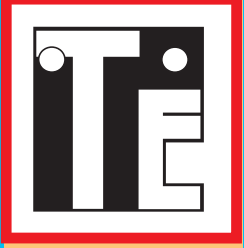


نشرة مفتشية العمل



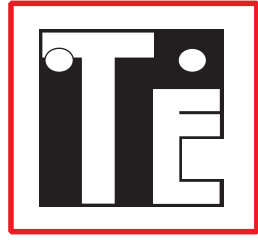
رقم 24
ديسمبر 2010



الندوة الإقليمية حول الوساطة في
التشغيل و دورها في سوق العمل
نشاطات التفتيش و المراقبة
خلال سنة 2010
ما يجب معرفته حول مصلحة النظافة
و الأمن داخل المؤسسة



المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل



ال ف ه ر س

الافتتاحية

- ترقية الشغل ومحاربة البطالة.

03.....

نشاطات

زيارة السيد أحمد محمد لقمان
المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى الجزائر

04.....

- نشاط مفتشية العمل لسنة 2010

- حصيلة نشاطات التكوين المنجزة خلال سنة 2010

05.....

ندوات

- ندوة إقليمية حول الوساطة في التشغيل و دورها في أسواق العمل
و ورشة العمل التدريبية حول إدارة العمل و الحكم الراشد

- الأيام الإعلامية لشرح التدابير التشجيعية
لدعم و ترقية التشغيل

06.....

- ندوة إقليمية حول مفتشية العمل
في المعايير والتشريعات الوطنية

07.....

عصرنة

- مواصلة تنفيذ
برنامج تطوير مفتشية العمل

08.....

- مدى تقدم ورشات مفتشية العمل

09.....

تفتيش

- تحقيق يتعلق بالأخطار الكيميائية في قطاع الطاقة

10.....

- الوقاية من الأخطار المهنية
في نشاط النجارة

11.....

اعلام

- ما يجب معرفته حول مصلحة الوقاية الصحية و الأمن
داخل المؤسسات

12.....

رقم 24

ديسمبر 2010

المجلة السداسية للمفتشية
العامة للعمل

م ع ع

المفتشية العامة للعمل

44 شارع محمد بلوزداد-الجزائر-

الهاتف : 021- 65 99 99



الفاكس : 021-66 54 65



igt@wissal.dz



مدير النشرة

محمد خياط

تصميم و انجاز

زهير بطاش

لجنة القراءة

باية واعمر

اكلي بركاتي

محمود بن سعيد

سحب

2000 نسخة



الإفتتاحية

ترقية الشغل ومحاربة البطالة



تعد الأسئلة المتعلقة بالتشغيل و جوانبها المتعلقة بمحاربة البطالة، من الإهتمامات الكبرى للسلطات العمومية التي تم التأكيد عليها بقوة في مختلف البرامج التنموية التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية، و ذلك من خلال تحديد الأهداف الطموحة لإحداث مناصب شغل و هي مليوني (02) منصب شغل خلال الفترة الخماسية (2005-2009) وثلاثة ملايين (03) منصب شغل في الفترة 2010-2014.

فضلا على ذلك، و طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، فقد تم إعداد و تنفيذ مخطط عمل من أجل ترقية التشغيل و محاربة البطالة إبتداء من الفاتح جوان 2008. إن هذا المخطط، الذي يشكل أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل، يكرس رؤية الحكومة فيما يخص إشكالية التشغيل و محاربة البطالة.

و تتميز هذه الرؤية عن المقاربات المعتمدة أنفا في مجال سياسة التشغيل، لأنها تأخذ بعين الإعتبار معا الجوانب الجزئية و الكلية للاقتصاد، و مختلف العوامل المؤثرة على التشغيل، وكذا مساهمة الفاعلين و الشركاء في هذا المجال، و ضرورة بروز مرفق عمومي للتشغيل يكون ناجعا، وأخيرا ضرورة العمل على التنسيق ما بين القطاعات من أجل تنشيط سوق العمل. غير أنه بعيدا عن كونه مجرد تدابير، يشكل مخطط العمل ردا داعما للمقاربة الإقتصادية و ذلك من أجل تعزيز إحداث مناصب شغل، و تحسين قابلية تشغيل طالبي الشغل و تفعيل الوساطة.

إن الخطوة المعتمدة في هذا الإطار، تركزت على تحليل عميق للتجارب المتخذة في مجال ترقية التشغيل و كذا على تحليل المزايا و الصعوبات على مستوى الإقتصاد الوطني، و هذا من أجل إقتراح خطوة براغماتية تأخذ بعين الإعتبار القدرات الحقيقية لإقتصادنا. إن الأهداف المتوخاة من السياسة الوطنية لترقية التشغيل و محاربة البطالة متعددة و تهدف لاسيما إلى :

- محاربة البطالة بمقاربة إقتصادية،
 - ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى المتوسط و القصير،
 - تطوير روح المقاولاتية،
 - تحسين و توطيد الوساطة في سوق العمل،
 - دعم الإستثمار المولد للتشغيل،
 - تدعيم ترقية تشغيل الشباب،
 - تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال فترة 2010-2014.
 - إن مخطط العمل الذي شرع في تطبيقه من أجل بلوغ هذه الأهداف، يركز على سبع محاور رئيسية وهي:
 - دعم الإستثمارات في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب الشغل،
 - ترقية التكوين التأهيلي من أجل تسهيل عملية الإدماج في عالم الشغل،
 - ترقية سياسة تحفيزية لخلق مناصب الشغل لفائدة المؤسسات،
 - تحسين و عصرنه تسيير سوق العمل،
 - ترقية تشغيل الشباب،
 - إنشاء و تنصيب هياكل التنسيق المشترك بين القطاعات،
 - متابعة و مراقبة و تقييم آليات تسيير سوق العمل.
- تجدر الإشارة إلى أن بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مخطط العمل المتعلق بخلق مناصب الشغل و محاربة البطالة حتى آفاق 2014، يتطلب المحافظة على متوسط معدل نمو سنوي خارج المحروقات في حدود 6% خلال الفترة 2010-2014. في هذا الشأن، فإن النمو الإقتصادي سيستمر في الاعتماد على قطاعات تستقطب أكبر عدد من اليد العاملة كقطاع البناء و الشغل العمومية، و قطاع الخدمات و قطاع الفلاحة.
- غير أن تنفيذ برنامج إعادة الاعتبار و تطوير وسيلة الإنتاج الصناعي الوطني سيسمح بتوسيع بصفة معتبرة مساهمة القطاع الصناعي في النمو الإقتصادي و خلق مناصب الشغل.
- أخيرا، تجدر الإشارة، إلى أن مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها من قبل القطاعات الرئيسية، و أهمية برامجها التنموية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، و استعمال نظام المحاسن الممنوحة للاستثمارات باعتبارها دعائم تحفيزية لتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع التي تستقطب أكبر عدد من اليد العاملة و الإجراءات شبه الجبائية المتخذة لفائدة المؤسسات التي تقوم بالتوظيف، كل هذا سيساعد على تحقيق الأهداف بإنشاء 3.000.000 منصب شغل و منه تقليص نسبة البطالة.

السيد الطيب لوح
وزير العمل، التشغيل و الضمان الإجتماعي

زيارة السيد أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى الجزائر



في إطار زيارات التعاون التي يقوم بها إلى الدول الأعضاء، قام السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام لمنظمة العمل العربية بزيارة عمل إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 13 أكتوبر 2010، حيث أجرى مباحثات مع معالي السيد الطيب لوح وزير

العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حول مواضيع ذات الاهتمام المشترك وكذا حول سبل تطوير التعاون بين الجزائر و هذه المنظمة الإقليمية.

وأثناء إقامته ببلادنا، قام ضيف الجزائر والوفد المرافق له بزيارة لمقر المفتشية الولائية للعمل بومرداس، مرفوقا بالسيد محمد خياط الأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث كان في استقبال الوفد السيد والي ولاية بومرداس والسلطات المحلية لهذه الولاية وكذا إطارات مفتشية العمل على المستوى المحلي.

بهذه المناسبة، تم تقديم عرض مفصل حول التجربة الجزائرية في مجال تفتيش العمل من قبل

إطار مركزي، وهو العرض الذي نال إعجاب السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية، الذي أبدى رغبة في أن يتم تقديم هذه التجربة خلال الدورات التكوينية التي تنظمها المنظمة لفائدة إطارات إدارات تفتيش العمل على مستوى الدول الأعضاء.



السيد م. بن سعيد رئيس الدراسات

نشاط مفتشية العمل لسنة 2010

اتسم نشاط المراقبة لمصالح مفتشية العمل بعنوان سنة 2010 بزيادة أخرى في عدد تدخلات مفتشي العمل وهكذا، ازداد عدد الزيارات بنسبة 11.22٪، حيث انتقل العدد من 126.326 زيارة في سنة 2009 إلى 140.505 زيارة في سنة 2010. وهذه النتائج الإيجابية تؤكد احترام أولويات برنامج النشاط لسنة 2010 بما في ذلك تعميق الأنشطة التي ترمي في المقام الأول لمكافحة العمل غير المصرح به، و التشغيل غير القانوني للعمال، وحماية العمال من المخاطر المهنية وحماية الأجور. ويعطي تحليل الزيارات النتائج التالية:

(الزيارات العادية: 102.692 (73.08٪)، • الزيارات المضادة: 12.876 (9.16٪)، • الزيارات الخاصة: 24.937 (17.74٪)) ووفقا للبيانات الكمية، يلاحظ أن 73.02 ٪ من الزيارات تم إنجازها في القطاع الخاص الذي يرمي لمكافحة عدم انتساب العمال للضمان الاجتماعي، احترام الأجر الوطني الأدنى المضمون، واحترام إجراءات تنصيب العمال. أما بالنسبة للقطاع العام، فتمثل النسبة 17.57 ٪ من الزيارات. وهكذا تتوزع الزيارات، حسب القطاع القانوني، وفقا للنسب التالية: 117.768 زيارة في القطاع الخاص الوطني (83.81٪)، • (16.268 ٪) زيارة في القطاع العام (11.57٪)، • 6.469 زيارة في القطاع الخاص الأجنبي (4.60) و يتبين أيضا من تحليل الزيارات حسب فروع النشاط، أن الرقابة استهدفت العديد من شركات الخدمات والبناء، حيث تتوزع هذه الزيارات حسب الترتيب التالي:

81.739- زيارة في الخدمات (58.17 ٪)، 32.504- زيارة في البناء (23.13 ٪)، 24.451- زيارة في الصناعة (17.40)، 24.451- زيارة في الصناعة (17.40)، 1.811- زيارة في الزراعة (1.28٪).

وعلاوة على ذلك، فإن الحصيلة تشير أيضا إلى فارق كبير من حيث الأعمال المحررة مقارنة بالسنة المنصرمة لا سيما، محاضر المخالفات (+11٪) والملاحظات الكتابية (+35٪)، حيث حرر مفتشو العمل عددا معتبرا من الأعمال، وذلك على النحو التالي: 42.186، محاضر مخالفة بشأن 181.275 مخالفة، 53.131 اعدار بشأن 642.475 مخالفة، 20.019 ملاحظة كتابية بشأن 274.998 مخالفة.

من ناحية أخرى، و في سياق تقديم المعلومات والمشورة، تركزت أعمال مفتشية العمل أساسا على العلاقات الفردية و الجماعية في العمل، والأجور، والوقاية من المخاطر المهنية و الحماية الاجتماعية وإجراءات تسوية النزاعات. و في هذا الإطار، استقبلت مصالح مفتشية العمل 258.698 شخص، موزعين على النحو التالي:

- 156.010 عامل، - 24.014 ممثل عمال، - 78.692 ممثل لهيئات مستخدمة.

السيد مخازني راجح / م ف ت م

حصيلة نشاطات التكوين المنجزة خلال سنة 2010

إن رفع المستوى الدائم لمعارف الموارد البشرية لمفتشية العمل يعتبر الهدف الاساسي المرجو من عملية التكوين و تجديد المعارف. في هذا الصدد بادرت المفتشية العامة للعمل خلال سنة 2010 بالعديد من النشاطات التكوينية لفائدة إطارات مصالح مفتشية العمل.

إن البرنامج المعد لسنة 2010 خص تكوين 40 مفتش رئيسي للعمل الذي وظفوا خلال سنة 2007 لتمكينهم من تحسين معارفهم في مختلف مجالات تدخلهم.

أ- في مجال التكوين الخارجي:

• مع المعهد الوطني للعمل:

تم إنجاز دورتين لتجديد المعارف حول موضوع «تقنيات التفاوض للوقاية من الخلافات في العمل». كان الهدف من هذه الدورة تمكين مفتشي العمل من تحسين معارفهم في مجال تقنيات التفاوض.

• مع المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية :

تم إنجاز أربعة 04 دورات لتحسين المعارف حول المواضيع التالية:

« تدخل مفتش العمل للوقاية من حوادث العمل». « الوقاية من الأمراض المهنية».

وسمحت هذه الدورات للمشاركين الحصول على معلومات أولية حول الأمراض و الأخطار المهنية (أسبابها و وسائل الحماية) مع تمكينهم من تقدير و مراقبة الأخطار التي قد تتسبب في الأمراض و الأخطار المهنية.

• مع المعهد الوطني لترقية التكوين المتواصل:

تم إنجاز دورتين تكوينيتين حول موضوع « التحرير الإداري»

ب- في مجال التكوين الداخلي:

طبقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول تم تسطير برنامج لتحسين معارف مفتشي العمل، و تم التكفل بتنفيذه من قبل إطارات المفتشيات الجهوية والولائية للعمل.

و تمحور برنامج التكوين الداخلي لسنة 2010، حول مواضيع تهدف إلى تنمية فعالية تدخل مفتش العمل.

وعليه، تم تنظيم 180 يوم تكويني حول المواضيع التالية:

مراقبة شروط التوظيف للعمال الأجانب (إجراءات قانونية) ، مراقبة ظروف العمل (الأخطار في الأشغال العمومية و البناء و الأخطار الكيماوية)، تسوية خلافات العمل في ضوء الاحكام الجديد لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

السيدة : ب. واعمر م. ف. ت. ت

الأيام الإعلامية لشرح التدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل

بمبادرة من المفتشية الجهوية للعمل لناحية قسنطينة و في إطار برنامج نشاطها، تم إنجازها هذه الأيام الإعلامية و التحسيسية خلال الثلاثي الرابع 2010 تحت رعاية السادة الولاة للولايات التابعة لناحية قسنطينة.

تهدف هذه الأيام الإعلامية إلى تحسيس الشركاء الاقتصاديين و تعميم الإجراءات الواردة في القانون رقم 21/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 ، و المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 05 ديسمبر 2007 ، لاسيما في مجال التخفيضات الضريبية و التسبب الضريبية لفائدة المؤسسات التي تبادر بتسخيل الشباب لاسيما طالبي الشغل المبتدئين.

تمت هذه العملية بالتنسيق مع وكالات التشغيل الولائية، وبمساهمة الهيئات المعنية بمجال التشغيل كمدرجات التشغيل الولائية، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

و قد تم تقديم مجموعة من المداخلات خلال هذه الأيام الإعلامية، دارت جل مواضيعها حول شرح هذه التدابير و الهدف المسطر لهذا الجهاز مع إبراز الجهودات المبذولة من قبل الدولة و ذلك لتشجيع المؤسسات على المساهمة فعليا في تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية الخاص بترقية التشغيل تقليص نسبة البطالة .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن- هذه المبادرة لقيت ترحيبا واسعا لدى الشركاء الاقتصاديين الذين بلغ عددهم حوالي 765 مشاركا يمثلون المتعاملين الاقتصاديين من القطاعين العام و الخاص ، مختلف الجمعيات المهنية ، الطلبة الجامعيين و متربصي معاهد التكوين إلى جانب السلطات المحلية.

ومن جهة أخرى فإن هذه الأيام الإعلامية عرفت نجاحا كبيرا بفضل التنظيم المحكم و التغطية الإعلامية الواسعة عن طريق الإذاعات المحلية .

السيد بن منصور الربيع / مفتش الجهوي
للعمل لناحية قسنطينة

ندوة إقليمية حول الوساطة في التشغيل و دورها في أسواق العمل و ورشة العمل التدريبية حول إدارة العمل و الحكم الراشد

في إطار برنامج إدارة و تفتيش العمل التابع لمنظمة العمل الدولية، نظمت وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي بالشراكة مع مكتب العمل الدولي، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بتورينو-إيطاليا) و المركز العربي لإدارة العمل و التشغيل بتونس التابع لمنظمة العمل العربية، ندوة إقليمية حول الوساطة في التشغيل و دورها في أسواق العمل و كذا ورشة عمل تدريبية حول إدارة العمل و الحكم الراشد و ذلك من 3 إلى 6 أكتوبر 2010 بالجزائر.

و لقد ترأس حفل الافتتاح السيد وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي بحضور لاسيما وفود تمثل فرنسا، إسبانيا و إيطاليا و المغرب و تونس وليبيا وموريتانيا والأردن ولبنان.

و سمح الملتقى المتعلق بالوساطة في التشغيل و دورها في أسواق العمل من تعميق النقاش بين ممارسين وخبراء لتحديد أفضل آليات الوساطة في أسواق العمل قصد رفع التحديات المرتبطة بتتصيب اليد العاملة و ترقية التشغيل و محاربة البطالة و تنظيم الإدماج المهني لأصحاب الشهادات في سوق العمل، و ترقية المصالح العمومية للتشغيل وموائمة التعليم و التكوين مع احتياجات سوق العمل.

من جهة أخرى، كانت ورشة العمل التدريبية الخاصة بإدارة العمل و الحكم الراشد فرصة لتبادل الخبرات مع خبراء مكتب العمل الدولي في مجال تحديث نظم إدارة العمل و لاسيما مصالح مفتشية العمل و مصالح التشغيل.

سمحت هذه الورشة من تحليل دور إدارات العمل في إعداد و تنفيذ السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا شروط تفعيل نشاطها و قدراتها في القيام بأدوارها على أكمل وجه.

السيد مخازني رابع / م ف ت م

تفتيش العمل في المعايير والتشريعات الوطنية



نظمت منظمة العمل العربية من 1 إلى 3 نوفمبر 2010 بالقااهرة، ندوة إقليمية حول " تفتيش العمل في المعايير والتشريعات الوطنية" وتناولت هذه الندوة عدة محاور أهمها دور تفتيش العمل في حماية حقوق العمال وتحسين علاقات

العمل ودوره الوقائي، وتفتيش العمل في مجال الأمن والصحة المهنية وتنظيم سوق العمل، كما بحثت أثر الأزمة الاقتصادية على علاقات العمل ودور أجهزة تفتيش العمل في هذا المجال. وشارك في هذه التظاهرة خبراء في مجال التشريعات والعلاقات المهنية و تفتيش العمل من أطراف الإنتاج الثلاثة يمثلون الجزائر، وتونس، والمغرب، وليبيا، والسودان، وسوريا والسعودية.

في نفس السياق، تم عرض العديد من التجارب لأنظمة تفتيش العمل بالدول العربية ولاسيما بدول شمال إفريقيا والخليج. أخيراً، من أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الندوة، بعد النقاش، الدعوة إلى أهمية اعتماد مدونة سلوكيات وأخلاقيات مهنة تفتيش العمل الصادرة عن الجمعية العالمية لتفتيش العمل ومتابعة منظمة العمل العربية لإجراءات إنشاء جمعية عربية لتفتيش العمل في الدول العربية و تطوير آليات التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف أنظمة تفتيش العمل في البلدان العربية.

مواصلة تنفيذ برنامج تطوير مفتشية العمل



السيد طيب لوح، وزير العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي مرفوقا بالسيد والي قسنطينة خلال وضعه لمقر المفتشية الجهوية للعمل بقسنطينة حيز الخدمة بتاريخ 06 سبتمبر 2010

على سبيل التذكير، استفادت مفتشية العمل من مجموعة من العمليات الرامية إلى تدعيمها وعصرنتها من خلال وضع برنامج واسع مقسم على مرحلتين. حيث أن المرحلة الأولى تم تجسيدها من خلال إنجاز الأغلبية الساحقة من العمليات المسجلة على مستوى برنامج الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009.

بعد ذلك، تم الانطلاق في المرحلة الثانية في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014، والذي أقر لاسيما إنجاز 37 مقرا جديدا لمفتشية العمل مع سكن وظيفي موزعة عبر عدة ولايات. إن التحديات ستوجه مستقبلا لتجسيد العمليات المسجلة في هذه المرحلة الخماسية الثانية. كذلك، يمكن القول بأن هذا البرنامج الطموح الذي استفادت منه مفتشية العمل، والذي بدأ بعملية الإصلاح التي عرفت على مستوى التنظيم والتي جسدت في سنة 2005، التي تلاها مسعى التدعيم من خلال مجموعة من العمليات المتنوعة، والتي سمحت بتوفير وسائل النقل، وأجهزة الإعلام الآلي إلى جانب وسائل أخرى هي الأخرى ضرورية لأجل التكفل بالمهام التقنية المخولة لمفتشية العمل.

من جانب آخر، توفر هذه الوسائل مظاهر عملية أفضل، وتكون لها بدون شك آثارا إيجابية على تحسين مناخ العمل، من خلال لاسيما التطور الملموس في استعمال أجهزة الإعلام الآلي مع وضع تطبيقات معلوماتية مختلفة مصوبة نحو مختلف جوانب النشاط.

خلاصة القول، إن إتمام هذه العملية، سيسمح ببلوغ الأهداف المرجوة على المدى القصير، من خلال التجسيد الفعلي لإدارة عصرية لمفتشية العمل، قادرة على مواكبة متطلبات وانشغالات عالم الشغل. إن التقييم الإيجابي الذي عبر عنه مكتب العمل الدولي حول مجموع جوانب التطور، يبين مدى نوعية وجدية العمليات التي تمت مباشرتها والتي تم إنجازها على مستوى مفتشية العمل. وينتظر أن تتم مواصلة هذه المساعي من أجل تحقيق العصرية المرجوة لهذه الهيئة وانعكاساتها على أنماط العمل.



رسم تخطيطي لمقر مفتشية العمل لولاية تلمسان

مدى تقدم ورشات مفتشية العمل

مقرات أخرى لمفتشيات العمل تم إستلامها
منذ نشرتنا الأخيرة لجوان 2010



مقر المفتشية الولائية للعمل
لولاية عين الدفلة



مقر المفتشية الجهوية للعمل
لولاية باتنة



مقر مفتشية العمل
لولاية عنابة في طور الاستلام



مقر المفتشية الولائية للعمل
لولاية البيض

مقرات أخرى لمفتشيات العمل في طور الانجاز



المخطط المستقبلي لمقر مفتشية العمل
لولاية الطارف



المخطط المستقبلي لمقر مفتشية العمل
لولاية سوق أهراس

تحقيق يتعلق بالأخطار الكيميائية في قطاع الطاقة

أنجزت مصالح مفتشية العمل في شهر جويلية 2010 تحقيقا حول الأخطار الكيميائية في قطاع الطاقة، حيث تمثل هذه الأخطار إحدى الجوانب الهامة للأخطار البارزة التي تصدر عنها أخطار جلية بسبب الاستعمال اليدوي للمواد السامة و العالية السمية، و لكن أيضا بسبب العمل المؤدي داخل أجواء متأثرة بصدور الغبار و الأبخرة الضارة .

علاوة على ذلك ، فان التعرض الممتد للمواد الكيميائية يؤثر في الجسم بصفة أكيدة إذا لم تكن الحماية الجماعية و الفردية مضمونة بدقة، و أن العمال لا يتم إعلامهم بالأخطار التي قد تحدث و بضرورة الحماية من خلال اللجوء بصفة أولوية إلى الحماية الجماعية (التقاط الغبار و الأبخرة السامة عند المصدر، تهوية أماكن العمل الخ...)، و الفردية (ملابس العمل مناسبة ، قفازات ، قناعات، نظارات أمنية مناسبة)، و عن طريق تعريف المواد الخطيرة و إلصاق التدابير الأمنية و أخيرا بواسطة متابعة طبية مناسبة بفضل طب العمل.

لذلك، فان هذا التحقيق الأول تمت مباشرته من اجل تحسسي الهيئات المستخدمة، و ممثلي العمال و العمال أنفسهم بضرورة اللجوء إلى أحسن أساليب الحماية الممكنة.

العينات:

مس هذا التحقيق عينة من 248 هيئة مستخدمة، من بين الأهم في قطاع الطاقة، تشغل عدد إجمالي من العمال يبلغ 50.158 عامل يتوزعون على النحو التالي:

القطاع العام: 149 مؤسسة تشغل 42698 عاملا.

القطاع الخاص الوطني: 82 مؤسسة تشغل 1920 عاملا.

القطاع الخاص الأجنبي: 17 مؤسسة تشغل 5540 عاملا.

يستخلص من هذا التحقيق، أن أهم المواد التي تستعملها غالبية المؤسسات المعنية هي الأحماض :

- حمض الاميني،

- حمض النتريك،

- حمض السلفور،

- حمض الفوسفور،

- حمض الكلور هيدريك،

- حمض الكوستيك،

- الامونياك،

- الاتيلين،

- هيدرو كلور الصوديوم،

- بوتاس سائل،

- هيدرزين،

- الايتانول،

- البنزين و المازوت و الغاز.

- وتستعمل مواد أخرى كالغاز البروبان و البوتان كحول الايتيليك والبيروكسيد.

أهم الإخطار التي يمكن التعرض اها عند استعمال هذه المواد هي:

- التسمم، الحروق، الحساسية، الربو، أخطار الانفجار تحت تاثر الحرارة،

التهاب المواد القابلة للاحتراق.

من بين 50.158 عامل ، 13.303 منهم يعملون بالاتصال مباشرة بالمواد المذكورة أعلاه ، يمكن أن يتعرضوا للخطر، وهذا ما يمثل نسبة تعرض تقدر ب 26.5 % .

اتخذت إجراءات تهدف إلى إزالة المخالفات التي تمت معابنتها من قبل مفتشي العمل المكلفين بهذا التحقيق.

الوقاية من الأخطار المهنية في نشاط النجارة



تعتبر الوقاية من الأخطار المهنية واحدة من المهام الأساسية لمصالح مفتشية العمل، و توجه أعمالها في هذا المجال سواء تلك المتعلقة بالمراقبة أو الإرشاد أو الإعلام، بهدف المحافظة على الرفاهية البدنية و العقلية للعامل و صحته و سلامته في الوسط المهني.

في هذا المنظور، وبالنظر إلى الإخطار التي يعرفها نشاط النجارة لاسيما من حيث الأدوات

و التجهيزات المستعملة فيه و درجة خطورة الحوادث المسجلة، و كذا عدد المتمهين الذين يقصدون هذا النشاط، فقد بادرت المفتشية الجهوية للعمل لناحية قسنطينة بالقيام بنشاط خاص معمم لمراقبة ظروف العمل على مستوى ورشات النجارة خلال الفترة الممتدة من 17 أكتوبر إلى 04 نوفمبر من سنة 2010 .

وقد مس هذا التفتيش المعمم 439 ورشة نجارة تشغل 1195 عاملا ، تمخض عنه تحرير 1629

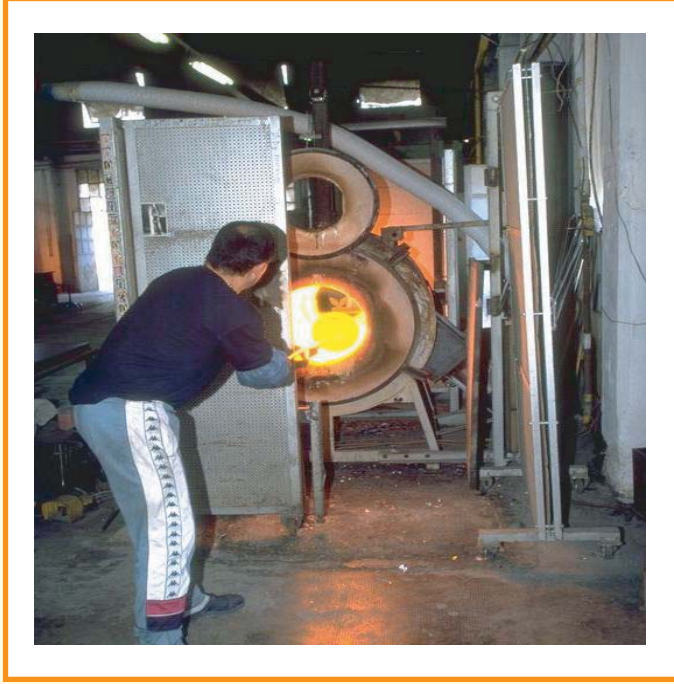
وثيقة تمت بموجبها تسجيل للتشريع و التنظيم المتعلقين بالعمل.

و سمح هذا التفتيش من رصد وقوع 43 حادث عمل خطير على مستوى الورشات التي تمت زيارتها .

في جميع الحالات ترجع أسباب هذه الحوادث إلى الإهمال و التقليل من شأن الأخطار ، إلى جانب قصور أجهزة السلامة المهنية على مستوى الآلات أو عدم استعمال وسائل الحماية من قبل العمال.



ما يجب معرفته حول مصلحة الوقاية الصحية و الأمن داخل المؤسسات



تعزز جهاز الوقاية الصحية و الأمن منذ صدور المرسوم التنفيذي رقم : 05-11 المؤرخ في 8 يناير 2005 ، الذي يحدد شروط إنشاء مصلحة الوقاية الصحية و الأمن في وسط العمل وتنظيمها و سيرها و كذا صلاحياتها ، بهيكل عضوي مرتبط بالهيئة المستخدمة يسمى مصلحة الوقاية الصحية و الأمن و هو إجباري عندما يفوق عدد العمال المشغلين 50 عاملا .

دور مصلحة الوقاية الصحية و الأمن :

تكلف مصلحة الوقاية الصحية و الأمن بتنفيذ تدابير الوقاية المقررة من قبل اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن طبقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

تكلف مصلحة الوقاية الصحية و الأمن بالصلاحيات الآتية:

- إعداد السياسة العامة للمستخدم بمشاركة اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن، في مجال الوقاية الصحية و الأمن و السهر على تنفيذها،

- التحقق من السير الحسن لوسائل الوقاية التابعة للهيئة المستخدمة،
- تفتيش أماكن و مناصب العمل، بالاتصال مع اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن،

- السهر على تطبيق القواعد المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما و كذا مراعاة تعليمات الوقاية الصحية و الأمن في وسط العمل،

- إعداد المخططات السنوية و المتعددة السنوات للوقاية من الأخطار المهنية في مجال الوقاية الصحية و الأمن، بالاتصال مع اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن،

- مساعدة اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن في كل تحقيق حول الحوادث و الأمور الطارئة التي قد توحى بوجود خطر من شأنه أن يتسبب في عواقب خطيرة،

- إعداد الإحصائيات المرتبطة بحوادث العمل و إعلام مفتش العمل المختص إقليميا،

- المساهمة في تربية عمال الهيئة المستخدمة في ميدان الوقاية الصحية و الأمن و تعليمهم و تكوينهم،

- إعداد البرامج السنوية و المتعددة السنوات للوقاية من الأخطار المهنية في مجال التكوين و تحسين المستوى بالنسبة لجميع العمال ، لا سيما المشغلين الجدد منهم، بالاتصال مع اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن،

- إعلام العمال المعنيين و تحسيسهم بتعليمات مكتوبة حول الأخطار المرتبطة بمسار الصنع و بمناصب العمل و بتجهيزات الحماية الفردية و كيفية استعمالها،

- القيام بالتحقيقات المتعلقة بحوادث العمل و الأمراض المهنية،

من جهة أخرى، تتكفل مصلحة الوقاية الصحية و بمساهمة الهيئات المتخصصة لاسيما فيما يخص الوقاية الصناعية و البيئية في وسط العمل، بالمبادرة بكل دراسة و بحث يهدف إلى التنبؤ بالإخطار المهنية أو التقليص منها أو القضاء عليها بإدخال مقاييس عمل جديدة و إعادة تهيئة مناصب العمل و توسيع المحلات أو تحديثها و اقتناء

أجهزة و معدات أو تجهيزات و تغيير الطرق و كفاءات العملية و استعمال كل مادة جديدة.

تتكفل أيضا مصلحة الوقاية الصحية و الأمن بمسك التسجيلات الآتية:

- سجل الوقاية الصحية و الأمن وطب العمل؛

- سجل المراجعات التقنية للمنشآت و التجهيزات الصناعية؛

- سجل حوادث العمل؛

يتعين على مصلحة الوقاية الصحية و الأمن أن تعد تقريرا سنويا يبرز حصيلة نشاط مصلحة الوقاية و الأمن كذا الاقتراحات الرامية إلى تحسين تنظيم هذه النشاطات و سيرها.

يرسل التقرير الذي يعرض على اللجنة المتساوية الأعضاء للوقاية الصحية و الأمن إلى مديرية الصحة و السكان و مفتشية العمل المختصة إقليميا من قبل الهيئة المستخدمة.

خاتمة:

يعد وجود مصلحة الوقاية الصحية و الأمن داخل الهيئات المستخدمة أمر جد فعال، باعتبارها هيكل عضوي مرتبط بالهيئة المستخدمة يكرس إرادة المشرع ، أفي ن يعمل من جانب الوقاية من الأخطار المهنية، نشاط دائم و مستمر و مهيكلا داخل الهيئات المستخدمة الهامة (تشغل أكثر من خمسين عاملا) .

يعد هذا من بين الانشغالات، لأجل تثبيت جانب الوقاية في مسعى المؤسسات،

إن تكريس بصفة إجبارية هذا الجانب، يعد أيضا من إرادة المشرع لإبراز أهمية حماية الإنسان في العمل ، و هذا بكل وضوح باعتباره المورد الثمين، و القيمة الأكيدة داخل المؤسسة.

السيد م. يطاغان م ف م ظ ع